تقييم السياسات الاقتصادية لصندوق النقد الدولي في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر (2016-2023)

Evaluation of the IMF's Economic Policies in Promoting Economic and Social Development in Egypt(2016-2023)

د. محمود إبراهيم منصور

دكتوراه اقتصاد-مدير مركز استشراف للبحوث والدراسات

m00060mansour@gmail.com

الملخص

هدفت الدراسة الحالية إلى تقييم السياسات الاقتصادية لصندوق النقد الدولي في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر (2016-2023). وعبر منهج التحليل الوصفي، فقد بينت الدراسة أن برنامج الإصلاح الاقتصادي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي قد أدى إلى تحقيق بعض الاستقرار الاقتصادي، خاصة من خلال تحرير سعر الصرف وتقليل العجز المالي. إلا أن هذه الإجراءات أدت إلى تضخم مرتفع وانخفاض القدرة الشرائية للمواطنين. وقد شهدت مصر زيادة ملحوظة في حجم الديون الخارجية منذ بدء برنامج الإصلاح، مما شكل ضغطًا على الموازنة العامة، حيث زادت خدمة الدين على حساب الإنفاق على القطاعات الاجتماعية كالصحة والتعليم. وقد أدى هذا الارتفاع في الديون إلى تخصيص جزء كبير من الميزانية لسداد الفوائد والأقساط، مما قلل من القدرة على توجيه الموارد نحو الاستثمارات المحلية والإنفاق الاجتماعي، مثل التعليم والصحة. كما أسفرت السياسات التقشفية وتخفيض الدعم عن زيادة معدلات الفقر والبطالة، خاصة في الفئات الأكثر احتياجًا. كما تأثرت القطاعات الإنتاجية في مصر كالصناعة والزراعة بشكل سلبي من جراء السياسات المتبعة، مثل تحرير سعر الصرف وتقليص الدعم، مما زاد من تكاليف الإنتاج وأضعف القدرة التنافسية للمنتجات المحلية. وقد تسببت سياسات تحرير سعر الصرف التي طُبقت في نوفمبر 2016، ورفع الدعم التدريجي عن السلع الأساسية. ولذلك فقد أوصت الدراسة، بضرورة تعزيز الاستثمار المحلي، وإعادة هيكلة الدعم، وتطوير البنية التحتية، وإصلاح السياسات الضريبية، وتحسين بيئة الأعمال، والاستثمار في التعليم والصحة، ويعزز من قدرة الاقتصاد على مواجهة التحديات المستقبلية.

الكلمات المفتاحية: صندوق النقد الدولي، النمو، البطالة، التضخم، سعر الصرف، الاحتياطيات الدولية.

Abstract

The current study aimed to evaluate the economic policies of the International Monetary Fund in promoting economic and social development in Egypt (2016–2023). Using the descriptive analysis approach, the study showed that the economic reform program in cooperation with the International Monetary Fund has led to achieving some economic stability, especially through liberalizing the exchange rate and reducing the fiscal deficit. However, these measures have led to high inflation and a decrease in the purchasing power of citizens. Egypt has witnessed a significant increase in the volume of external debt since the start of the reform program, which has put pressure on the general budget, as debt service has increased at the expense of spending on social sectors such as health and education. This increase in debt has led to a large portion of the budget being allocated to paying interest and installments, which has reduced the ability to direct resources towards local investments and social spending, such as education and health. Austerity policies and subsidy reductions have also led to increased poverty and unemployment rates, especially among the neediest groups. The productive sectors in Egypt, such as industry and agriculture, have also been negatively affected by the policies followed, such as liberalizing the exchange rate and reducing subsidies, which has increased production costs and weakened the competitiveness of local products. The exchange rate liberalization policies implemented in November 2016 and the gradual lifting of subsidies on basic commodities have caused .Therefore, the study recommended the necessity of enhancing local investment, restructuring support, developing infrastructure, reforming tax policies, improving the business environment, and investing in education and health, which enhances the economy's ability to face future challenges.

Keywords: IMF, growth, unemployment, inflation, exchange rate, international reserves.

مقدمة

وعلى مدى العقود القليلة الماضية، أكد صندوق النقد الدولي أنه ملتزم بتقديم سياسات اقتصادية تساعد في حل التحديات والاختلالات الاقتصادية على صعيد الناتج والهيكل. كما إن تقديم صندوق النقد الدولي للدعم المالي الميسر من خلال صندوق الحد من الفقر والنمو للبلدان المنخفضة الدخل هو دليل على اهتمام الصندوق بخفض الفقر (صندوق النقد الدولي 2021).

وتتمثل مهمة صندوق النقد الدولي في مراقبة النظام المالي العالمي وتوفير الدعم الاقتصادي الكلي لبلدانه الأعضاء البالغ عددها 190 دولة. ويشترط صندوق النقد الدولي أن يلتزم الحكومات المتلقية بتنفيذ مجموعة من السياسات، وأشدها تحدياً هي التعديلات الهيكلية والتقشف. ونظراً للطبيعة التدخلية لسياسات صندوق النقد الدولي في كثير من الأحيان، فإن عواقبها اللاحقة على برامج صحة السكان أثارت جدلاً كبيراً (Babb, S. 2005).

كما إن تأييد الصندوق لتدابير التحفيز المالي لحماية الأرواح وسبل العيش ضد كوفيد-19 يشير إلى قلقه بشأن الأشخاص الأكثر عرضة للمصاعب الاقتصادية (مراقب المالية العامة 2020).

على الرغم من أن صندوق النقد الدولي ليس جهة فاعلة موحدة، وقد يكون لإدارته وقسم الأبحاث وموظفيه وجهات نظر مختلفة حول كيفية تصميم برامج الإقراض لمعالجة الفقر على أفضل وجه، إلا أن صندوق النقد الدولي يزعم أن برامجه تسعى إلى تحقيق الحد من الفقر والنمو (صندوق النقد الدولي 2021).

بدأ الإصلاح الاقتصادي في مصر في عام 2016، بتوقيع الحكومة المصرية على برنامج إصلاح نقدي ومالي مع صندوق النقد الدولي. تضمن البرنامج مجموعة من السياسات والإجراءات الرامية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتحسين أداء الاقتصاد المصري، وتعزيز النمو الاقتصادي.

ولقد تنبت الادارة المصرية عام 2016م برنامج الإصلاح الاقتصادي والذى بهدف الى (تحرير الكامل لسعر الصرف وترشيد الإنفاق الحكومي، وتوجيه الاستثمارات تجاه المشروعات القومية الكبرى لاستيعاب أكبر قدر من العمالة وتقليل معدلات البطالة، زيادة الاستثمارات الحكومية لتطوير منظومتين (التعليم /الصحة)، وإدخال اصلاحات هيكلية في بعض القطاعات مثل (قطاع الكهرباء /الطاقة)، والتركيز على القطاعات الواعدة التي تحقق قيمة مضافة عالية) ، بالإضافة إلى ادخال إصلاحات تشريعية أساسية، مع توجيه الاهتمام خاص لمنظومة الحماية الاجتماعية المتكاملة لمواجهة أعباء الإصلاح الاقتصادي (زهران، 2022).

مشكلة الدراسة:

رغم أن برامج الإصلاح الاقتصادي التي تبنتها مصر بالتعاون مع صندوق النقد الدولي منذ عام 2016 قد استهدفت تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال تحرير سعر الصرف، وتقليص عجز الموازنة، وتعزيز بيئة الاستثمار، إلا أن الواقع الاقتصادي يشير إلى استمرار التحديات الهيكلية التي تعيق تحقيق تنمية مستدامة وشاملة..

وقد أدى التحول إلى نظام سعر الصرف المرن، وتخفيض الدعم، وتطبيق السياسات التقشفية إلى ضغوط تضخمية أثرت على القدرة الشرائية للأفراد وزيادة معدلات الفقر، بالإضافة إلى ضعف الاستثمار الأجنبي المباشر الذي لم يرتق إلى المستوى المتوقع رغم الجهود المبذولة لتحسين المناخ الاستثماري. كما يعاني القطاعان التعليمي والصحي من نقص في التمويل والموارد، مما يحد من قدرتهم على تقديم خدمات بجودة تلبي احتياجات المجتمع.

ومن هنا، تتمثل مشكلة البحث في تقييم مدى فعالية سياسات صندوق النقد الدولي في مصر في تحقيق الأهداف المرجوة من الإصلاحات الاقتصادية، واستكشاف آثار هذه السياسات على الاستثمار الأجنبي المباشر، ومستويات الدين العام، ونوعية الخدمات العامة، مع تسليط الضوء على التحديات الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن هذه البرامج، وأثرها على مسار التنمية المستدامة في مصر بين عامي 2016 و2024.

بناءً على مشكلة البحث المطروحة، يمكن صياغة سؤال بحثي رئيسي يسعى البحث للإجابة عليه كالتالي:

إلى أي مدى كانت سياسات صندوق النقد الدولي فعّالة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعزيز التنمية المستدامة في مصر خلال الفترة من 2016 إلى 2024؟ وما هي الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهذه السياسات على مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر، والدين العام، وجودة الخدمات العامة؟

ويمكن أيضاً طرح أسئلة فرعية مثل:

1. كيف أثرت سياسات صندوق النقد الدولي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر؟
2. ما هو تأثير تحرير سعر الصرف والسياسات التقشفية على معدلات التضخم والقدرة الشرائية للمواطنين؟
3. ما مدى تأثير السياسات الاقتصادية المدعومة من صندوق النقد على جودة الخدمات في القطاعين الصحي والتعليمي؟
4. ما هي التحديات الهيكلية التي لا تزال تواجه الاقتصاد المصري على الرغم من تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي؟

أهداف البحث:

1. **تقييم أثر سياسات صندوق النقد الدولي وذلك من خلال** دراسة تأثير السياسات الاقتصادية التي تم تطبيقها في مصر بالتعاون مع صندوق النقد الدولي منذ عام 2016، مع التركيز على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لهذه السياسات، مثل تحرير سعر الصرف وتقليص الدعم الحكومي.

2. **تحليل تأثير البرامج على الاستثمار الأجنبي المباشر** عبر استكشاف مدى قدرة السياسات المدعومة من الصندوق على تحسين بيئة الاستثمار في مصر وجذب الاستثمارات الأجنبية، وتحديد العوامل التي تعيق تحقيق زيادة ملموسة في تدفقات الاستثمار الأجنبي
3. **تقييم تأثير سياسات الصندوق على الدين العام والاستقرار المالي** من خلال تحليل كيفية تأثير سياسات صندوق النقد الدولي على مستويات الدين العام في مصر، وتقييم مدى نجاحها في تحقيق الاستقرار المالي مقارنة بالفترات السابقة لتطبيق هذه السياسات، بالإضافة إلى دراسة عبء خدمة الدين على الموازنة العامة للدولة.

فرضية البحث

- تتعدد الآثار التي تفرزها سياسات صندوق النقد الدولي تارة من الناحية الاقتصادية وأخرى من الناحية الاجتماعية
- يمكن لسياسات الإصلاح الاقتصاد أن تفرز معدل نمو للناتج لكنها تؤدي إلى تحرير سعر الصرف وزيادة التضخم والمديونية الخارجية.

منهج البحث: يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تقييم سياسات الإصلاح الاقتصادي المدعومة من صندوق النقد الدولي، والتي طبقتها مصر منذ بداية عام 2016، حيث يتم رصد الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهذه السياسات خلال الفترة (2016- 2023).

أقسام البحث، وتنقسم الدراسة إلى قسمين رئيسيين، هما:

- **القسم الأول: واقع وآثار برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر خلال الفترة (2016- 2023)**
- **القسم الثاني: أثر سياسات صندوق النقد الدولي على الجانب الاجتماعي في مصر**

القسم الأول

واقع وآثار برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر خلال الفترة (2016- 2023)

ووفقا (لصندوق النقد الدولي، 2019) كانت مصر قبل برنامج الاصلاح الاقتصادي تطبق سياسات اقتصادية كلية غير متسقة، مما أدى بحلول عام 2016 إلى تراكم اختلالات اقتصادية كبيرة. كما أدت عجوزات الميزانية الكبيرة والسياسة النقدية التيسيرية وسعر الصرف الثابت إلى انخفاض بالغ في احتياطيات النقد الأجنبي وارتفاع التضخم وارتفاع الدين العام إلى مستويات لا يمكن الاستمرار في تحملها. وقد انخفضت معدلات النمو وارتفعت مستويات البطالة، خاصة بين النساء والشباب.

كما كانت من أهم الركائز التي قام عليها برنامج الإصلاح الالتزام بالشفافية والمساءلة، والتي تشمل كلا من شفافية المالية العامة والإصلاحات التي تستهدف الحد من فرص الأنشطة ذات الكسب الريعي وتقميص العائد منها، وايضا العمل على تحسين المنافسة وإجراء إصلاحات في نظام الحصول على الأراضي الصناعية، وساهمت تلك

الاصلاحات الاقتصادية التي اجرتها مصر خلال الفترة (2017–2019م). ومن أهم وأكبر الاصلاحات فى منطقة الشرق الأوسط وافريقيا (World Bank. 2017- 2019. "Doing Business). وتشمل أهم السياسات التي تم تنفيذها في إطار الإصلاح الاقتصادي ما يلي:

1- الإصلاح المالي: تم تحرير سعر الصرف، ورفع أسعار الفائدة، وتقليص حجم الدين العام.

2- الإصلاح الهيكلي: تم إصلاح قطاع الطاقة، وقطاع الاتصالات، وقطاع النقل، وقطاع الخدمات المالية.

3- تحسين مناخ الأعمال: تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات لتحسين مناخ الأعمال، بما في ذلك خفض تكلفة الإنتاج، وتحسين كفاءة الخدمات الحكومية.

وتلعب برامج الإصلاح الاقتصادي دورًا مهمًا في تمويل التنمية المستدامة، من خلال ما يلي:

- تحسين البيئة الاستثمارية :تؤدي برامج الإصلاح الاقتصادي إلى تحسين البيئة الاستثمارية، مما يجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية والتي يمكن أن تسهم في تمويل التنمية المستدامة.
- تعزيز النمو الاقتصادي :تؤدي برامج الإصلاح الاقتصادي إلى تعزيز النمو الاقتصادي، مما يؤدي إلى زيادة الموارد المالية المتاحة للحكومات والقطاع الخاص، والتي يمكن استخدامها في تمويل التنمية المستدامة.
- خفض الإنفاق الحكومي :تؤدي برامج الإصلاح الاقتصادي إلى خفض الإنفاق الحكومي، مما يوفر الموارد المالية اللازمة لتمويل التنمية المستدامة.

وكانت أهم أولويات البرنامج هي معالجة هذه القضايا واستعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي وتجنب وقوع الأزمة. فعلى سبيل المثال، أدى التحول إلى نظام سعر الصرف المرن إلى استعادة التوازن في سوق الصرف الأجنبي، والقضاء على مشكلة نقص النقد الأجنبي. بالإضافة إلى ذلك، أطلقت الحكومة المصرية خطة طموحة ثلاثية الأعوام لكبح عجز الميزانية الذي بلغ أعلى المعدلات على مستوى المنطقة حيث تجاوز 10% من إجمالي الناتج المحلي. كذلك قامت الحكومة بتضييق السياسة النقدية عن طريق رفع أسعار الفائدة. وقد كانت هذه الإجراءات بالغة الأهمية لتخفيض الدين العام كنسبة من إجمالي الناتج المحلي والحد من التضخم.

وهناك عنصر آخر مهم في برنامج السلطات الإصلاحي وهو معالجة دعم الوقود الكبير، الذي كان يستنزف مبالغ طائلة من الميزانية. فقد أدى هذا الدعم إلى جعل سعر الوقود في مصر من أرخص الأسعار في العالم، مما شجع على فرط الاستهلاك وعاد بالنفع على ميسوري الحال أكثر بكثير من الفقراء لأن أصحاب الدخول المرتفعة أكثر استهلاكا للوقود. وقد أدى الإلغاء التدريجي لدعم الوقود إلى إفساح مجال أكبر في الميزانية للإنفاق الاجتماعي الموجه بدقة أكبر للمستحقين، وزيادة الاستثمارات في مجالات الصحة والتعليم ومشروعات البنية التحتية العامة (صندوق النقد الدولي، مرجع سابق، ص4).

لكن دراسة (حسانين وجمعة، 2019) ، قد خلصت إلى أن الإصلاح الاقتصادي في مصر قد أدى إلى انغماس الاقتصاد المصري في مزيد من التبعية.

ومن ثم، تمثل هذه المقدمة صورة كافية عن حالات ودلالات برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي انتهجته مصر منذ نهاية عام 2016، لا سيما وأن ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري لم يكن مترابطا مع خطة التنمية المستدامة (عثمان، 2023).

أولا: الأثر الاقتصادي لسياسات صندوق النقد الدولي

نفذت مصر إصلاحات عدة لطالما صعب على الحكومات المصرية السابقة إنجازها، من بينها تحرير سعر الصرف (وإن لفترة محدّدة وحسب)، وخفض الدعم على الوقود والغذاء، وتنفيذ تدابير تقشّفية معيّنة، ورفع أسعار الفائدة لتعويض الأثر التضخمي لتخفيض قيمة العملة. كما كانت هناك بداية مشجعة لإصلاح بيئة الأعمال من خلال تحديث بعض القوانين والقواعد التنظيمية، إلا أن هذا التقدم المحدود الذي حققته مصر في هذه الفترة لا يفسّر أسباب تراجع الاقتصاد المصري الكبير عن نظرائه في الدول الناشئة، الذي أشير إليه على أنه برنامج الإصلاح الاقتصادي قد قدم تقدم سطحي وليس حقيقي(العبد، 2020، ص3).

1/1 تأثير السياسات على النمو الاقتصادي، يلعب صندوق النقد الدولي دورًا مهمًا في تشكيل النمو الاقتصادي من خلال برامجه (Sarfraz, 2023)، لكن الآثار معقدة وتختلف على نطاق واسع. في عام 2023، سجلت مصر معدل نمو اقتصادي قدره 3.76%، مما يمثل تراجعًا عن 6.59% المسجلة في عام 2022. وفي المقارنة، يبلغ المتوسط العالمي 3.34%، استنادًا إلى بيانات من 179 دولة.

شكل رقم (1) تطور معدل النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (2015- 2023)

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي.

1/ 2 تأثير شروط صندوق النقد الدولي على الاستثمار الأجنبي المباشر، يلعب صندوق النقد الدولي دورًا مهمًا في تشكيل الاستثمار الأجنبي من خلال سياساته، لا سيما من خلال الشروط المرتبطة ببرامج الإقراض الخاصة به. ويوضح **الشكل رقم (2)** تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، حيث تزايدت من 6.9 مليار دولار عام 2015 إلى 7.9 مليار ولار عام 2016، قبل أن تنخفض بشكل طفيف إلى 7.7 مليار ولار عام 2017، لكنه تزايدت مجددا إلى 8.2 مليار دولا عام 2018، قبل أن تتراجع إلى 7.2 مليار دولار عام 2020، لكنها سرعان ما تزايدت إلى 8.9 مليار دولار و11 مليار دولار عامي 2021 و2022، قبل أن تنخفض إلى 9.4 مليار دولار عام 2023. ليكون بذلك إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر خلال الفترة (2016- 2023) ما مقداره 65.5 مليار دولار.

شكل رقم (2) تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة

(2023 -2015)

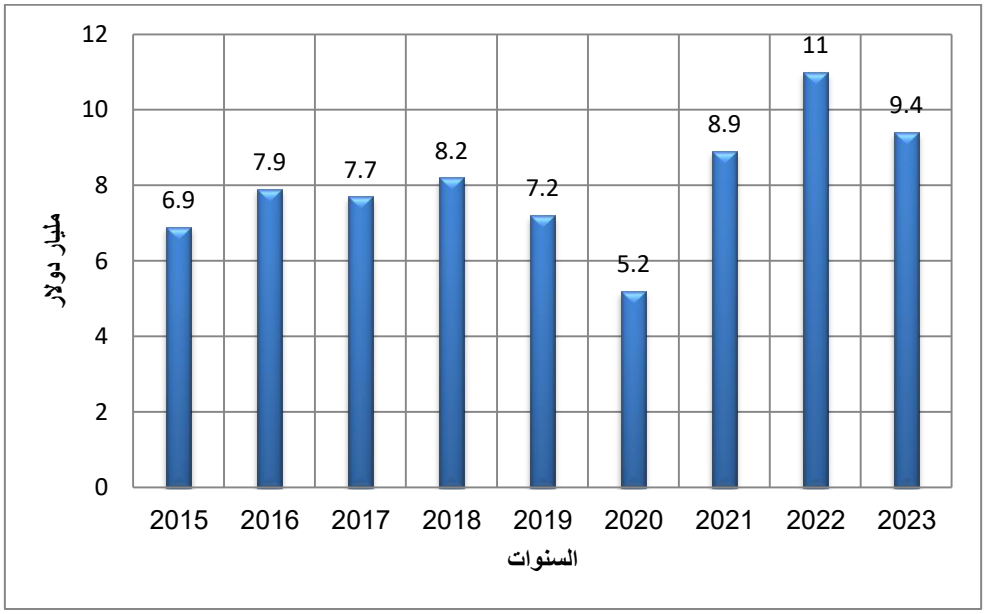

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي.

يوضح الشكل السابق رقم (3) استحواذ قطاع البترول على 47% من اجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، يليها قطاع الخدمات بنسبة 31%. ثم قطاعي الصناع والانشاءات بنسبتي 12% و6% على التوالي.

الشكل رقم (3) التوزيع القطاعي للاستمارات الأجنبية المباشرة 2023

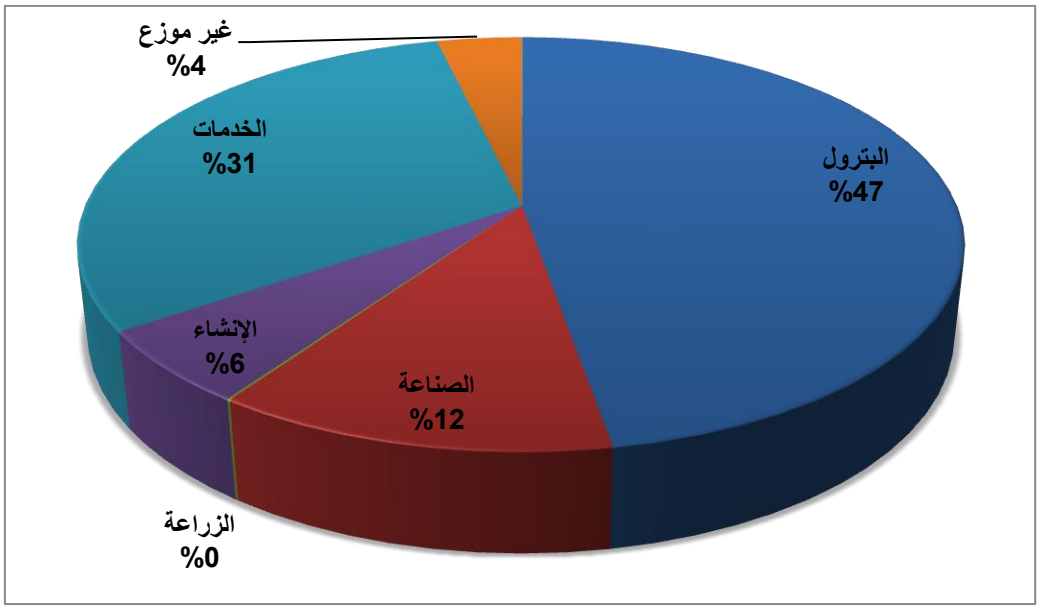

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي.

ويتضح مما سبق أن الاستثمارات الأجنبية تركز على أنشطة النقل والتخزين والبترول والغاز، والأنشطة العقارية، يليها الصناعة التحويلية، والكهرباء، بينما تنخفض نسب الاستثمار في مجالات التعليم والبحث العلمي، والصحة والزراعة، وهو ما قد يفسر تواضع معدلات القطاعات الإنتاجية والخدمية الأساسية (خاصة المتعلقة بالتكنولوجيا الرقمية)، مثل قطاع الخدمات الصحية وهو القطاع الأقل مما هو متوقع، على الرغم من استحواذ قطاع الصناعة الاستخراجية على نصيب الأسد من الاستثمارات الأجنبية.

وعليه، يمكن القول إن السياسات التي دعمها الصندوق مثل تحرير سعر الصرف، وتحسين إدارة المالية العامة، ساهمت في جذب استثمارات أجنبية مقارنة بفترة ما قبل الإصلاحات. ولكن، ما زال معدل الاستثمارات الإجمالية في مصر دون المتوسط العالمي لعدة أسباب أهمها (ضعف بيئة الأعمال المحلية والبنية التحتية التشريعية، عدم كفاية الإصلاحات القطاعية، المخاوف من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، ضعف مستوى التنافسية للاقتصاد المصري، تلاحم الأزمات المختلفة داخليا وخارجيا.. إلخ).

3/1 **أثر السياسات على الدين الخارجي**، فقد زاد حجم القروض الخارجية إلى ثلاثة اضعاف في عام 2023م، هذا ايضا بالتزامن مع تفاقم حجم الديون الداخلية، وترجع اسباب تفاقم الديون المصرية في الفترة الأخيرة إلى زيادة النفقات العامة للدولة وضخ الدولة أموالا ضخمة في مشاريع استثمارية كبرى مثل (قناة السويس الجديدة/ العاصمة الادارية) وغيرها من المشروعات الكبرى التي تستهدف تنمية القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، ويتم عرض تطور حجم ديون مصر الخارجية والداخلية من خلال الجدول التالي رقم (1)، حيث تضاعف الدين الخارجي وتزايد الدين العام، وسجت نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي تزايد من 20.8% إلى 36.2% بين عامي 2016 و2023.

الجدول (1) تطور حجم القروض الخارجية المصرية خلال الفترة (2000–2023)

السنوات		إجمالي الدين العام (مليار دولار)	القروض الخارجية (المليار دولار)			إجمالي القروض المحلية (مليار جنية)
			القيمة (مليار دولار)	القروض الخارجية/الناتج المحلى الإجمالي%	القروض الخارجية/إجمالي الدين العام %	
2016		330.4	69.2	20.8	20.9	2621
2017		307.2	84.4	35.8	27.5	3161
2018		319	100.2	40.1	31.4	3696
2019		333.1	115.1	38.0	34.6	4282
2020		375.2	131.6	36.0	35.1	4742
2021		455,4	137.9	33.7	35.7	--
2022		450	157.8	34.2	36.5	6350
2023		--	164.522	35.2	36.2	--

المصدر اعداد الباحث بالاعتماد على: احصائيات وبيانات البنك الدولي لعده سنوات مختلفة، وتقارير البنك المركزي المصري لعده سنوات مختلفة.

يتضح من الجدول رقم (1) مدى تطور حجم القروض الخارجية في مصر خلال الفترة (2000-2023م)، حيث إن:

أ- إجمالي الدين العام: بلغ في المتوسط ما يقرب نحو 170.1 مليار دولار، بحد أدنى قدره نحو 99.9 مليار دولار عام 2000م، وحد أقصى قدره نحو 455,4 مليار دولار عام 2022.

ب- الناتج المحلى الإجمالي: قد نما الناتج المحلى الإجمالي خلال فترة الدراسة إلا أنه انخفض في بعض الأحيان، نتيجة الظروف السياسة والاقتصادية الذي عانى منها الاقتصاد المصري بعد أحداث ثورتين 25 يناير2012م و30 يونيو 2013م، بالإضافة إلى الأحداث السياسية والاقتصادية على الساحة العالمية التي تأثرت مصر بتداعياتها مثل (كوفيد-19)، وحاليا (2024) يعادل حجم الدين الخارجي حوالي 40.3% من الناتج المحلي الإجمالي لمصر.

ج- أن حجم القروض الخارجية: تضاعفت بأكثر من خمسة أضعاف خلال الفترة (2000-2023)، إذ تضاعف حجم الدين الخارجي من 29.2 مليار دولار إلى 163.1 مليار دولار بين عامي 2000 و2023.

واستنادا على ما سبق زادت حجم الديون الخارجية لمصر إلى أكثر من أربعة أضعاف تقريبا خلال الفترة (2000-2023م)، وهذا نتيجة لتوسع الادارة المصرية في الاقتراض من الخارج لعده أسباب من أهمه **(مريم وليم برسوم 2022)**.

- سد فجوة الموارد المحلية ويقصد به سد الفجوة بين معدلات الادخار المتاحة ومعدلات الاستثمار المستهدف تحقيقها.
- تفاقم العجز في الموازنة العامة للدولة وميزان المدفوعات.
- لتوفير الأموال التي تحتاجها الدولة لتنفيذ عده مشروعات استثمارية كبرى تتعلق بتطوير البنية التحتية وبعض القطاعات الاقتصادية المتنوعة، بالإضافة للقطاعات الاجتماعية.

كان من بين نتائج برنامج الإصلاح الاقتصادي تزايد قيمة الديون الخارجية المستحقة على مصر من قرابة 50 مليار دولار إلى 165 مليار دولار بين عامي 2015 و2023. أي أنها تضاعفت بنسبة 3.3% خلال أقل من عقد من الزمان، كما يتضح من الشكل التالي رقم (4).

الشكل رقم (4) إجمالي رصيد الدين الخارجي (الدين المستحق والمنصرف، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) في مصر بين عامي يونيو 2015 ويونيو 2023

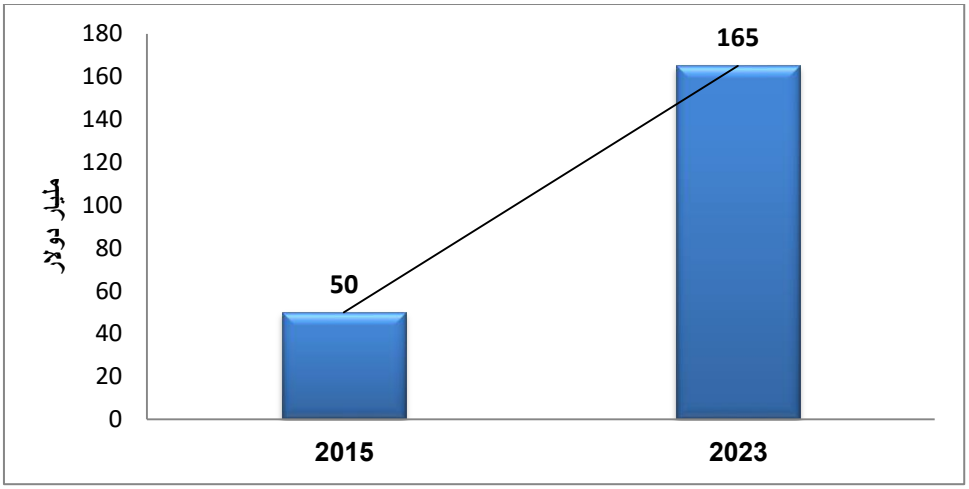

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على بيانات البنك الدولي.

1/ 4 تأثير سياسات صندوق النقد الدولي على التضخم، فقد تبع سياسة تحرير سعر الصرف، انفجار في معدلات التضخم لتسجل قفزة من 10.4% في عام 2015 إلى 29.5% عام 2017، أي في العام التالي مباشرة لسياسات تحرير سعر الصرف، ورغم انخفاضها إلى 5% عام 2020، إلا أنها عاودت الزيادة المضطردة مرة أخرى لتسجل 13.9% عام 2022 كما يتضح من الشكل التالي رقم (5). وقد كان الانخفاض بنسبة 50 % في قيمة الجنيه مقابل الدولار بين العامَين 2016 و2019—والذي أتى بتكلفة اجتماعية واقتصادية هائلة، إذ تم تغذية التضخم المستورد في مصر، وهي مستورد صافٍ للمواد الغذائية والطاقة—وزاد من نقاط الضعف الهيكلية في القطاعات الرئيسة. ومن ثم فإن برنامج الإصلاح الاقتصادي قد جعل الاقتصاد المصري تحت ضغوط تضخمية مستمرة، حيث تزايدت من 10% و10.4% عامي 2014 و2015 إلى 29.5% عام 2017 ثم إلى 33.9% عام 2023.

شكل رقم (5) تطور معدل التضخم في مصر خلال الفترة (2014– 2023)

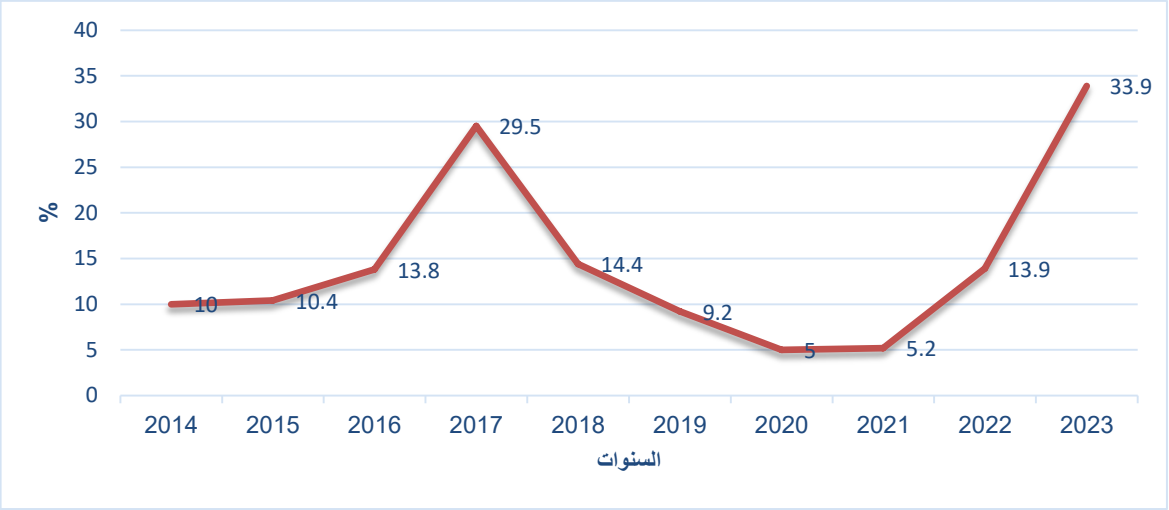

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي.

5/1 أثر السياسات على بيئة الأعمال وتمكين القطاع الخاص، ففي هذا السياق يجب لفت النظر على أن برامج الإصلاح الاقتصادي المدعومة من صندوق النقد والبنك الدوليين، على إفساح المجال للقطاع الخاص ليكون قاطرة للتنمية، وبالفعل يكتسب القطاع الخاص أهمية كبيرة في الاقتصاد المصري؛ فهو يضم نحو 3.741 مليون منشأة بنسبة 99.96 من إجمالي عدد المنشآت في مصر، ويعمل به نحو 12.583 مليون مشتغل بنسبة 93.5% من إجمالي عدد المشتغلين، وذلك وفقا لبيانات التعداد الاقتصادي لعام 2017/ 2018. ويوضح الشكل التالي رقم(6) مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج، والتي تزايدت من 63% عام 2009/ 2010 إلى 75.1% عام 2021/ 2022، مما يشير إلى تزايد أهمية ودور القطاع الخاص في الاقتصاد المصري خلال العقد الأخير.

الشكل رقم (6) مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج % في مصر خلال الفترة (2009/ 2010- 2021/ 2022)

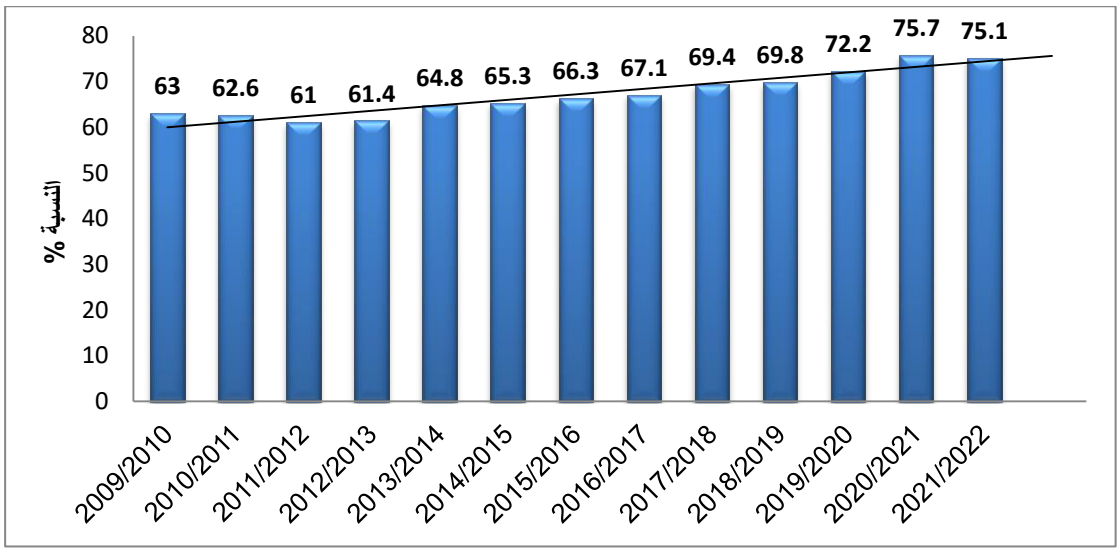

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على بيانات البنك المركزي المصري.

فالهيمنة الحكومية وسيطرة القطاع العام على الاقتصاد وبيئة الأعمال غير المواتية، لا تزال العائق الرئيسي أمام تنامي دور القطاع الخاص. خصوصاً وجود اللوائح التنظيمية لحماية العمال، والسلامة العامة، والشركات، والاستثمارات. فاللوائح التنظيمية التي لا تتسم بالفعالية أو الكفاءة تساعد في خنق نشاط ريادة الأعمال ونمو الشركات (البنك الدولي، 2020). كما أن ريادة الأعمال لا تزال تفتقد إلى الفاعلية التي تساعدها على دعم التنمية المستدامة في مصر (خطاب ومحمد، 2020). أما عن الاستثمارات الحكومية، فعلى الرغم من تزايد نسبتها إلى إجمالي الناتج المحلي من 15% عام 2015 إلى 20.1% عام 2019، إلا أنها تراجعت لتسجل 15.2 و17% عامي 2021 و2022 على الترتيب. وذلك كما يتضح من الشكل التالي رقم (7).

شكل رقم (7) تطور نسبة الاستثمارات المحلية كنسبة على الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2015- 2022)

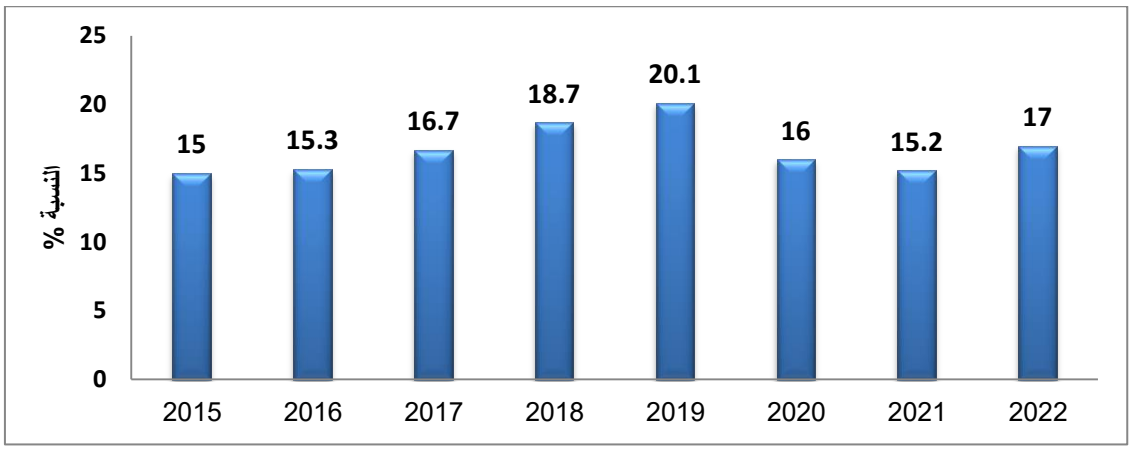

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على بيانات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ووزارة المالية.

6/1 آثر برنامج الإصلاح الاقتصادي على سعر الصرف والاحتياطيات الدولية، ففي الثالث نوفمبر 2016، طبقت الحكومة المصرية سياسة تحرير سعر الصرف كجزء من برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي أقرته بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، مما أسفر عن تعويم الجنيه المصري. هذه الخطوة شكلت تحولاً جذريًا بعد سنوات من التمسك بنظام سعر صرف ثابت ومدار من قبل البنك المركزي المصري. أدى التعويم إلى انخفاض حاد في قيمة الجنيه المصري، حيث فقد نحو نصف قيمته مقابل الدولار الأمريكي فور الإعلان عن السياسة الجديدة. فقد كان سعر صرف الدولار قبل التعويم أقل من 9 جنيهات، ليصل إلى نطاق يتراوح بين 16 و18 جنيهًا بعد التعويم، واستمر في الارتفاع بعد ذلك في عام 2024 ليصل 48.5 جنيهاً، ويوضح الشكل التالي رقم (8) تطور سعر الصرف خلال فترة برنامج الإصلاح الاقتصادي.

شكل رقم (8) تطور قيمة سعر صرف الجنيه مقابل الدولار خلال الفترة (2014– 2024)

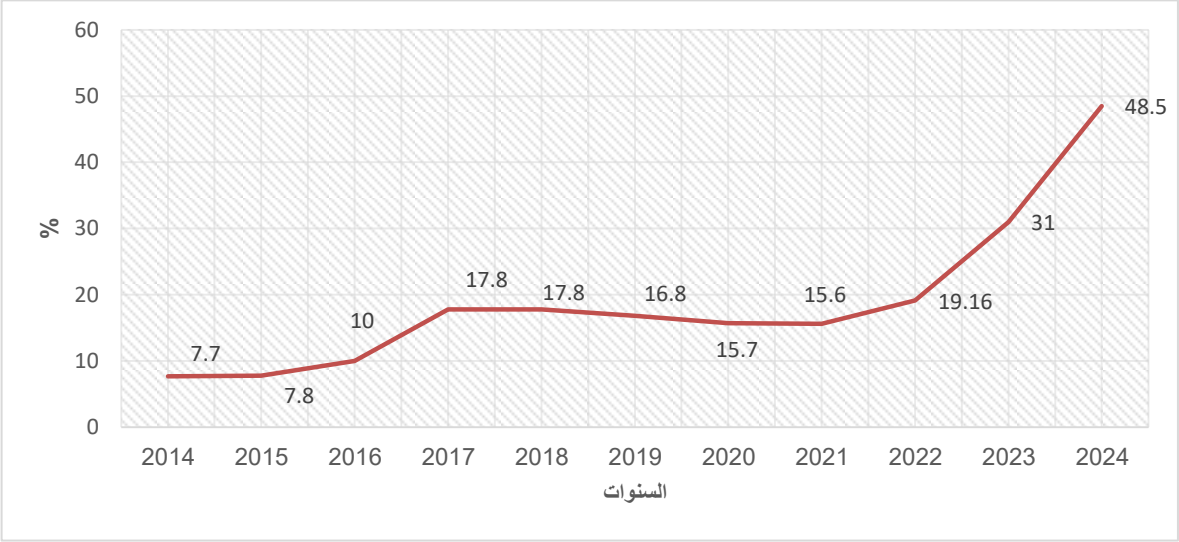

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي.

كما أنه في الأجل القصير، أدى انخفاض قيمة الجنيه المصري بعد تحرير سعر الصرف إلى آثار مزدوجة على الاقتصاد المصري، حيث كانت هذه الآثار تتراوح بين السلبية والإيجابية. فمن جهة، تسبب

التراجع السريع للجنيه في ارتفاع تكاليف الواردات بشكل ملحوظ. مع انخفاض قيمة الجنيه، أصبحت تكلفة السلع المستوردة أعلى بالعملة المحلية، مما أدى إلى ارتفاع أسعار المواد الخام والسلع الاستهلاكية المستوردة.

وهذا الارتفاع في تكلفة الواردات انعكس على أسعار السوق المحلية، مما ساهم في زيادة معدلات التضخم كما ذكرنا قبل ذلك، خاصة فيما يتعلق بالسلع الأساسية التي يعتمد عليها المستهلكون بشكل كبير. وقد شكل ذلك ضغطًا على مستويات الدخل الحقيقية للأسر، وأدى إلى تراجع القدرة الشرائية، لا سيما بين الفئات ذات الدخل المحدود.

وحول الاحتياطيات الدولية فقد تزايدت من 23.6 مليار دولار إلى 44.5 مليار دولار بين عامي 2016 و2019، لكنها تراجعت إلى 33 مليار دولار عام 2023، وذلك كما يتضح من الشكل التالي رقم (9). إلا أن هذه الاحتياطيات ليست نتيجة زيادة كبيرة في الصادرات أو تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، بل هي نتيجة تدفقات مالية عبر القروض. وهذا يعني أن هذه الأموال تمثل في الواقع التزامات مستقبلية وليست زيادة صافية في الإيرادات.

شكل رقم (9) تطور قيمة الاحتياطيات الدولية في مصر خلال الفترة (2014– 2023)

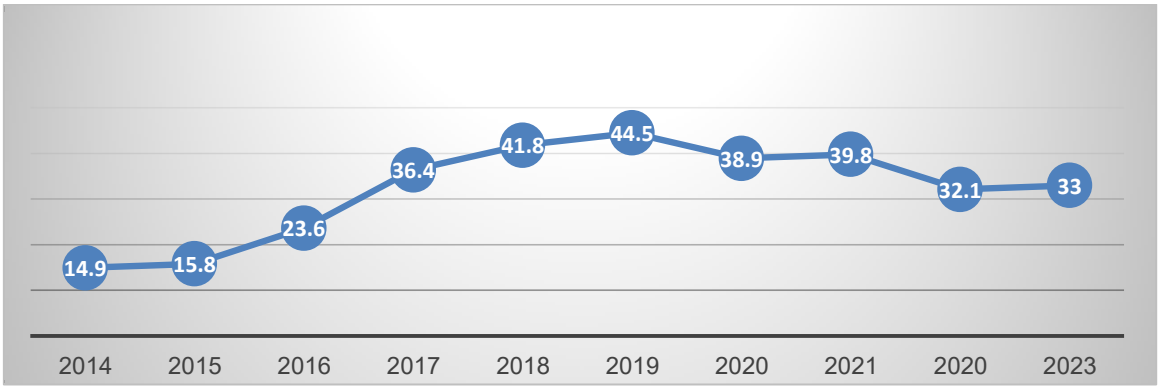

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي.

7. أثر سياسات صندوق النقد الدولي على القطاعات الاقتصادية:

أثرت سياسات صندوق النقد الدولي على القطاعات الاقتصادية في العديد من الدول النامية، بما في ذلك مصر، ففي القطاع الصناعي، يمكن أن تؤدي السياسات إلى زيادة تكاليف الإنتاج بسبب ارتفاع أسعار المواد الخام المستوردة نتيجة تحرير سعر الصرف (Kelly & Lee, 2023)، مما يضع ضغوطًا على الصناعات المحلية ويحد من قدرتها على المنافسة في السوقين المحلي والدولي. أما في القطاع الزراعي، فإن تقليص الدعم الحكومي يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع أسعار الأسمدة والمستلزمات الزراعية، مما يزيد من الأعباء المالية على المزارعين ويؤثر على الإنتاجية الزراعية. وعلى مستوى قطاع الخدمات، يمكن أن تساهم هذه السياسات في زيادة الأسعار بشكل عام، ما يحد من القدرة الشرائية للأفراد ويؤثر على الطلب على بعض الخدمات. وفي المقابل، قد تحقق السياسات التي تركز على تحسين بيئة الأعمال والاستثمار، مثل إصلاحات النظام الضريبي، جذب استثمارات أجنبية جديدة لبعض القطاعات، وإن كانت فعاليتها محدودة إذا لم ترافقها سياسات تعزز البنية التحتية والقدرة التنافسية للاقتصاد المحلي.

7/1 القطاع الزراعي:

خفض الدعم: تم تقليص دعم المواد الأساسية مثل الأسمدة والمياه كما في الشكل رقم (10)، مما أثر على الإنتاج الزراعي وزاد من تكلفة الزراعة. هذا أثر على صغار المزارعين وزاد من أعباء الفقر في المناطق الريفية.

يشجع صندوق النقد الدولي على تحرير التجارة وتخفيف القيود التجارية، مما يؤدي إلى فتح الأسواق المحلية أمام المنتجات الزراعية المستوردة. في بعض الحالات، يمكن أن يؤدي هذا إلى منافسة غير متكافئة بين المنتجات الزراعية المحلية والمستوردة، خاصة إذا كانت المنتجات المستوردة مدعومة بشكل غير مباشر من بلدان أخرى أو إذا كانت ذات أسعار منخفضة. هذا قد يضع ضغوطًا على المزارعين المحليين الذين يجدون صعوبة في المنافسة.

الشكل رقم (10) تراجع الدعم الحكومي للمزارعين(2014-2023)

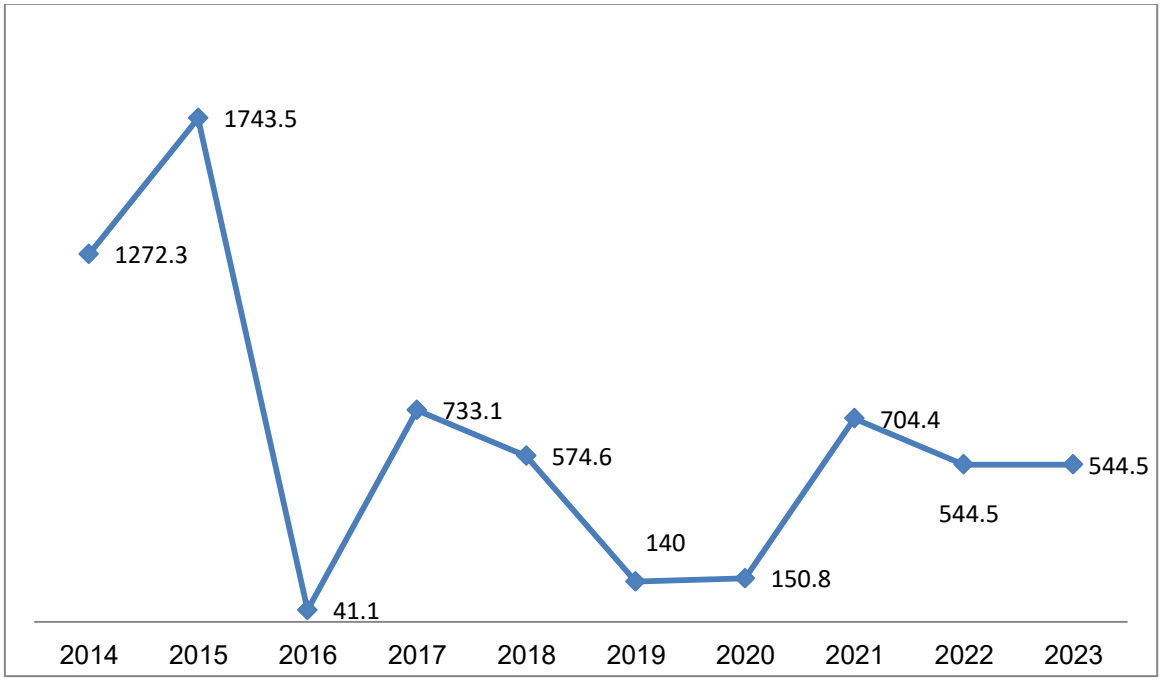

المصدر: إعداد الباحث وفق بيانات وزارة المالية.

يوضح الشكل السابق تراجع الدعم الحكومي للقطاع الزراعي في مصر على مدى عشر سنوات، مما يعكس اتجاهًا عامًا لتقليص الدعم المالي الموجه للمزارعين بين عامي 2015/2014 و2024/2023. هذا التراجع له آثار اقتصادية متعددة على القطاع الزراعي وعلى الاقتصاد المصري بشكل عام، ويمكن تحليله على النحو التالي:

1- اتجاه تراجع الدعم:

- يوضح الشكل رقم (10) انخفاضًا ملحوظًا في حجم الدعم الحكومي، حيث انخفض الدعم من 1743.5 مليون جنيه في عام 2015/2014 إلى 544.5 مليون جنيه في السنوات الأخيرة (2023/2022 و2024/2023). يمثل هذا الانخفاض ما يقرب من 70% من قيمة الدعم مقارنةً بالبداية.

- هذا التراجع يعكس تحولاً في السياسات الاقتصادية نحو تقليص الدعم الحكومي لقطاعات الإنتاج الزراعي، ربما نتيجة لضغوط مالية على الموازنة العامة للدولة، أو نتيجة لسياسات صندوق النقد الدولي التي تشجع على تقليل الدعم الحكومي وتعزيز الاعتماد على آليات السوق.

2- الآثار المحتملة لتقليص الدعم على القطاع الزراعي:

- **تأثير على تكلفة الإنتاج الزراعي** :مع انخفاض الدعم الحكومي، يتحمل المزارعون عبء التكاليف المرتبطة بالمدخلات الزراعية مثل الأسمدة والبذور والمبيدات. قد يؤدي ذلك إلى زيادة تكاليف الإنتاج وانخفاض هوامش الربح بالنسبة للمزارعين، مما قد يؤثر على قدرتهم على التوسع في الإنتاج أو الحفاظ على مستويات الإنتاج الحالية.
- **التأثير على الأسعار المحلية** :انخفاض الدعم قد ينعكس على أسعار المنتجات الزراعية المحلية، حيث يحاول المزارعون تعويض تكاليفهم المتزايدة من خلال رفع أسعار منتجاتهم. هذا يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع أسعار الغذاء محليًا، مما قد يؤثر على معدلات التضخم، خاصة في ظل اعتماد شريحة واسعة من المصريين على السلع الغذائية الأساسية.

3- التأثير الاجتماعي لتقليص الدعم:

- **تأثيرات على مستوى الدخل الريفي** :بما أن الزراعة تشكل مصدر دخل رئيسي للكثير من الأسر الريفية في مصر، فإن انخفاض الدعم الحكومي قد يؤثر سلبًا على مستويات الدخل في المناطق الريفية. قد يؤدي ذلك إلى زيادة معدلات الفقر في الأرياف، خاصة إذا لم تُقابل تلك التخفيضات في الدعم ببدائل أو برامج دعم اجتماعي فعالة.
- **هجرة المزارعين والعمالة من الريف إلى الحضر** :مع تضاؤل الربحية في القطاع الزراعي، قد يتجه بعض المزارعين والعمال إلى البحث عن فرص عمل في المدن، مما قد يؤدي إلى ظاهرة الهجرة الريفية وزيادة الضغط على المراكز الحضرية من حيث توفير الخدمات وفرص العمل.

4- تأثيرات على الإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي:

- **تراجع القدرة على الاستثمار في تحسين الإنتاجية** :في ظل محدودية الدعم الحكومي، قد يجد المزارعون صعوبة في الاستثمار في التكنولوجيا الزراعية أو تحسين ممارساتهم الزراعية، مما يؤثر على نمو الإنتاجية في القطاع. وقد ينعكس ذلك على مستوى الإنتاج الزراعي في البلاد وقدرتها على تحقيق الاكتفاء الذاتي من بعض المحاصيل الأساسية.
- **مخاطر على الأمن الغذائي** :بالنظر إلى أن مصر تعتمد على استيراد نسبة كبيرة من احتياجاتها الغذائية، فإن أي تراجع في الإنتاج المحلي بسبب انخفاض الدعم قد يزيد من اعتماد البلاد على الواردات الغذائية. هذا الاعتماد الإضافي يمكن أن يجعل الاقتصاد المصري أكثر عرضة للتقلبات في الأسعار العالمية للأغذية، ويزيد من المخاطر المرتبطة بالأمن الغذائي.

5- دوافع تراجع الدعم:

- يمكن أن تكون أسباب تراجع الدعم متعلقة بتوصيات صندوق النقد الدولي، حيث يشجع الصندوق في كثير من برامجه على تخفيف أعباء الموازنة العامة من خلال تقليص الدعم الحكومي وتعزيز دور القطاع الخاص. وبما أن مصر دخلت في برامج متعددة مع الصندوق منذ 2016، فقد تكون هذه السياسات جزءًا من تلك التوصيات.
- قد تكون الدولة تحاول إعادة توجيه الدعم نحو قطاعات أخرى أو تحسين كفاءة الإنفاق من خلال تركيز الجهود على برامج دعم مستهدفة أو دعم مباشر للأسر الأكثر احتياجًا بدلاً من الدعم التقليدي للمدخلات الزراعية.

تراجع الدعم الحكومي للقطاع الزراعي في مصر خلال السنوات العشر الماضية له تداعيات اقتصادية واجتماعية كبيرة. ورغم أن هذه السياسة قد تسهم في تخفيف الأعباء على الموازنة العامة، إلا أنها تضع ضغوطًا متزايدة على المزارعين، وتؤثر على القدرة الإنتاجية للقطاع، وربما تزيد من المخاطر المرتبطة بالأمن الغذائي. لذلك، من الضروري أن تُرافق هذه التحولات سياسات بديلة لدعم المزارعين وضمان استدامة القطاع الزراعي، سواء من خلال برامج تمويلية ميسرة أو دعم تقني، لضمان تحقيق توازن بين استقرار الاقتصاد الكلي ورفاهية الفئات الأكثر تضررًا.

الشكل رقم (11) مساهمة قطاع الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي%

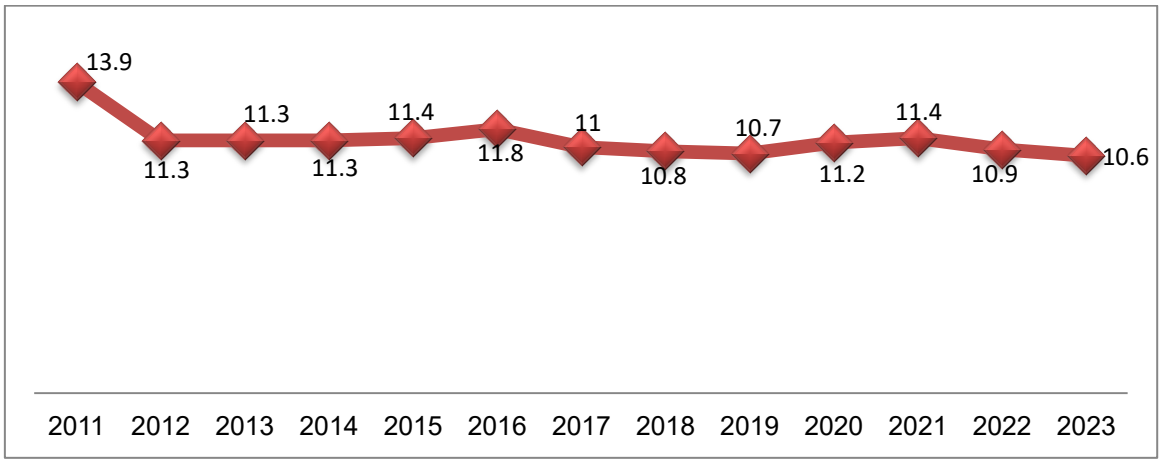

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي.

بشكل عام، يمكن القول إن سياسات صندوق النقد الدولي في مصر قد أثرت على القطاع الزراعي بطرق متعددة، حيث زادت التحديات أمام المزارعين بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج وتراجع الدعم، في حين قد تكون هناك بعض الفرص لزيادة الصادرات الزراعية. نجاح القطاع في مواجهة هذه التحديات يعتمد إلى حد كبير على مدى دعم الحكومة له في التكيف مع الإصلاحات وعلى توفر سياسات موجهة لدعم الابتكار والاستدامة في القطاع الزراعي.

7/2 القطاع الصناعي:

ارتفاع تكاليف الإنتاج: تعويم الجنيه المصري ورفع أسعار الطاقة أديا إلى زيادة تكاليف الإنتاج. الشركات الصغيرة والمتوسطة، التي تمثل نسبة كبيرة من الصناعة، واجهت صعوبة في المنافسة نتيجة لهذه الزيادات. انخفاض القدرة التنافسية: تدهور قيمة الجنيه جعل الواردات أكثر تكلفة، مما أدى إلى ضعف القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في السوق.

الشكل رقم (12) مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي%

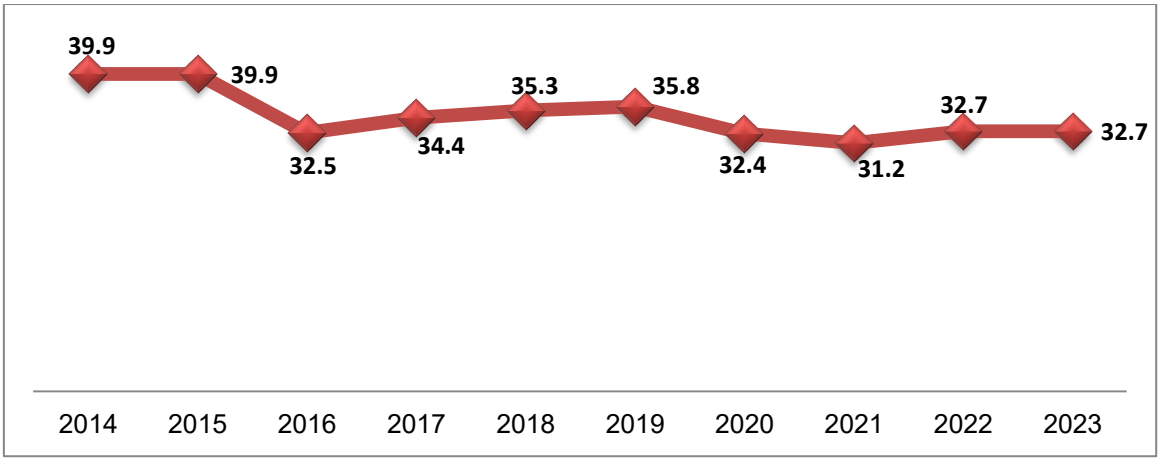

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي.

أثرت سياسات صندوق النقد الدولي (IMF) بشكل كبير على القطاعات الصناعية في الدول المتعاملة معه، بما في ذلك مصر. حيث تسعى هذه السياسات عادةً إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتقليل العجز في الميزانية وتحسين ميزان المدفوعات. ولكن تأثير هذه السياسات على القطاعات الصناعية يمكن أن يكون معقدًا، ويعتمد على طبيعة الاقتصاد، وأيضاً على كيفية تنفيذ السياسات، ويمكن الوقوف على هذه الآثار من خلال(Kelly & Lee, 2023):

1. تحرير سعر الصرف: يشجع صندوق النقد الدولي في العديد من الحالات على تحرير سعر الصرف، مما يعني ترك السوق لتحديد سعر العملة. في حالة مصر، أدى تحرير سعر الصرف إلى انخفاض قيمة الجنيه المصري، مما جعل الصادرات الصناعية أكثر تنافسية على المستوى الدولي بسبب انخفاض تكلفة الإنتاج بالنسبة للعملاء الأجانب. ومع ذلك، انعكس هذا الأمر سلبًا على الشركات المحلية التي تعتمد على استيراد المواد الخام، حيث زادت تكلفة الاستيراد بشكل كبير، مما أثر على قدرتها على الإنتاج.

2. الإصلاحات الضريبية والمالية: غالبًا ما تتضمن برامج صندوق النقد الدولي إصلاحات مالية تهدف إلى زيادة الإيرادات الضريبية، مثل فرض ضريبة القيمة المضافة أو تخفيض الدعم على الوقود. هذه الإصلاحات قد تؤدي إلى زيادة تكاليف التشغيل على القطاعات الصناعية (Turan et al., 2023) ، خصوصًا في الصناعات التي تعتمد بشكل كبير على الطاقة مثل الصناعات الثقيلة. بينما تهدف هذه الإصلاحات إلى تقليل العجز في الميزانية العامة، إلا أنها قد تشكل عبئًا على القطاعات الصناعية وتقلل من قدرتها التنافسية.

4. التأثير على العمالة والطلب المحلي: التزام الدول بشروط صندوق النقد الدولي، مثل تخفيض الإنفاق الحكومي، قد يؤدي إلى تقليل الطلب المحلي نتيجة لتراجع القوة الشرائية لدى المستهلكين. هذا الانخفاض في الطلب المحلي يمكن

أن يؤثر سلبًا على الشركات الصناعية التي تعتمد على السوق المحلي لتصريف منتجاتها. بالإضافة إلى ذلك، تقليص القطاع العام يمكن أن يؤدي إلى فقدان الوظائف، مما يزيد من الضغوط الاجتماعية ويزيد من صعوبة تحقيق التحول الاقتصادي المرجو.

5. الديون وزيادة خدمة الديون: برامج صندوق النقد الدولي غالبًا ما تأتي مع زيادة في الديون السيادية، مما يؤدي إلى تخصيص جزء أكبر من ميزانية الدولة لسداد الفوائد والديون بدلاً من الاستثمار في البنية التحتية ودعم القطاعات الإنتاجية. يمكن أن يؤثر ذلك بشكل غير مباشر على القطاع الصناعي عن طريق تقليل حجم الإنفاق الحكومي في مجالات مثل دعم الابتكار والبنية التحتية التي تعتبر أساسية لنمو الصناعة.

بشكل عام، يمكن القول إن سياسات صندوق النقد الدولي قد تؤدي إلى بعض الفوائد للقطاعات الصناعية، مثل تحسين القدرة التنافسية الخارجية بفضل تحرير سعر الصرف أو خلق بيئة أعمال أكثر شفافية. لكن التحديات التي تواجه هذه القطاعات، خصوصًا في المدى القصير، تشمل زيادة التكاليف التشغيلية وضغط المنافسة الدولية وانخفاض الطلب المحلي. النجاح في تحقيق الاستفادة من هذه السياسات يعتمد بشكل كبير على كيفية تنفيذ الإصلاحات وعلى قدرة الدولة على إدارة التحديات المرافقة لها.

فزيادة التنافسية الخارجية لا يعني بالضرورة أن القطاع الصناعي يزدهر أو أن مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي تتزايد. وهذا يعود لعدة أسباب معقدة ومترابطة:

1. التأثير على التكاليف والمنافسة الدولية: تحرير سعر الصرف قد يجعل المنتجات الصناعية أكثر تنافسية في الأسواق الدولية نظرًا لانخفاض تكلفتها بالنسبة للمشترين الأجانب. ومع ذلك، هذا التأثير لا يعني بالضرورة أن الصناعات المحلية قادرة على الاستفادة الكاملة من هذه الفرصة. إذ أن الصناعات قد تجد صعوبة في زيادة صادراتها إذا كانت تواجه مشكلات مثل ارتفاع تكلفة استيراد المواد الخام والتجهيزات أو نقص التمويل، مما يؤثر على قدرتها على الاستفادة من الأسواق الخارجية.

2. الركود في الطلب المحلي: قد تؤدي سياسات التقشف وتقليل الإنفاق الحكومي، التي غالبًا ما تصاحب برامج صندوق النقد الدولي، إلى تراجع في الطلب المحلي على المنتجات الصناعية. وهذا يؤثر سلبًا على نمو الصناعات التي كانت تعتمد بشكل أساسي على السوق المحلية. وبالتالي، حتى إذا كانت هناك فرصة لزيادة الصادرات، فإن انخفاض الطلب المحلي يمكن أن يؤدي إلى تقليص حجم الإنتاج الصناعي، مما يقلل من مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

3. تفاوت التأثير بين القطاعات الصناعية المختلفة: ليست كل الصناعات تستفيد بنفس القدر من تحرير سعر الصرف أو السياسات التي يشجع عليها صندوق النقد الدولي. على سبيل المثال، الصناعات كثيفة الاستيراد، مثل الصناعات الغذائية أو التجهيزات، قد تتأثر سلبًا بارتفاع أسعار المواد الخام المستوردة. في المقابل، بعض الصناعات مثل صناعة النسيج قد تستفيد من انخفاض العملة ولكنها لا تكون كبيرة بما يكفي لتعويض الانكماش في القطاعات الأخرى.

4. الاستثمار الصناعي المحدود: على الرغم من أن صندوق النقد الدولي يشجع على تحسين بيئة الأعمال لجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية، إلا أن هذا الأمر لا يتحقق دائمًا في الوقت المطلوب. قد تظل مستويات الاستثمار الصناعي منخفضة بسبب عوامل مثل البيروقراطية، عدم استقرار السياسات الاقتصادية، أو المخاوف من عدم الاستقرار السياسي، مما يعيق النمو الصناعي. هذا يعني أن القطاع الصناعي لا يحصل على الدعم اللازم للنمو بما يكفي ليزيد من مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

5. هيمنة القطاعات غير الصناعية: يمكن أن تؤدي سياسات صندوق النقد إلى نمو قطاعات أخرى مثل الخدمات أو التمويل، مما يؤدي إلى انخفاض نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي، حتى وإن كانت الصناعة تنمو ببطء. هذا التحول الهيكلي نحو قطاع الخدمات يمكن أن يخفي المشاكل الحقيقية في القطاع الصناعي ويجعل التنافسية الخارجية غير كافية لتعويض تراجع الطلب المحلي أو الاستثمارات الصناعية المحدودة.

باختصار، التناقض الظاهر بين التنافسية المحتملة وزيادة الصادرات من جهة وانخفاض مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى يمكن تفسيره بأن التنافسية في الأسواق الخارجية لا تعني بالضرورة تعافياً شاملاً للقطاع الصناعي. السياسات الاقتصادية قد تخلق فرصًا للتصدير، لكنها لا تضمن ازدهار الصناعة أو تحسن مساهمتها في الاقتصاد ككل.

القسم الثاني

أثر سياسات صندوق النقد الدولي على الجانب الاجتماعي في مصر

عادة ما تؤدي سياسات وبرامج التقشف التي يطبقها صندوق النقد الدولي أدت إلى تقليل التمويل الحكـــومي لهـــذه القطاعات، مما أثر على جودة الخدمات المقدمة. تزايد الرسوم الدراسية في التعليم وارتفـــاع تكـــاليف العـــلاج فـــي المستشفيات زاد من عبء التكاليف على المواطنين(Bozdar et al., 2023) ، وذلك كما يلي:

1/2 أثر سياسات صندوق النقد الدولي على مكونات رأس المال البشري (التعليم والصحة)، ففي ظل مزاحمة خدمة الدين العام (الداخلي والخارجي) النفقات العامة مثل التعليم والصحة على الموارد المتاحة في مصر، حيث ازدادت خدمة الدين الخارجي في مصر حتى وصلت إلى 5% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022 لتنخفض بعدها إلى 1.4% من الناتج المحلي الإجمالي لتعود للارتفاع مرة أخرى في 2023 إلى 2.3%، بينما ظل الإنفاق على التعليم والصحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي على ما هو عليه خلال الفترة نفسها، بل وشهدت هذه النفقات انخفاضاً طفيفاً، فالزيادة في أعباء خدمة الدين الخارجي أدت إلى الانخفاض في الإنفاق الحكومي في هذه المجالات في كثير من الأحوال، ويوضح الشكل رقم (13) نسبة خدمة الدين الخارجي من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالنسبة التعليم والصحة.

الشكل رقم (13) خدمة الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بنسبة التعليم والصحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي%

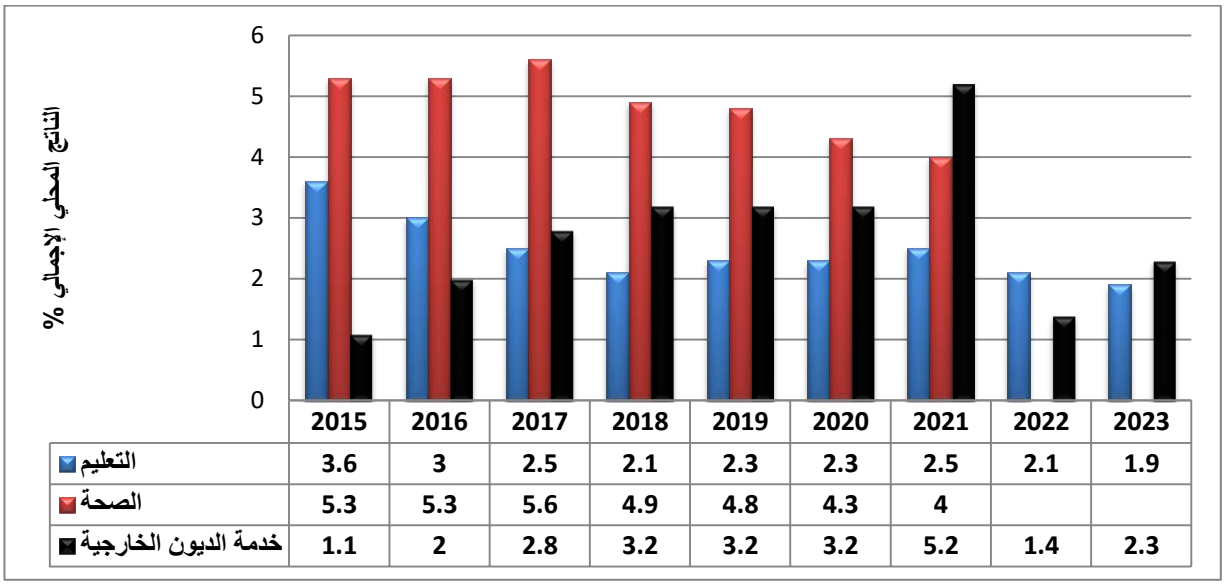

	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
التعليم	3.6	3	2.5	2.1	2.3	2.3	2.5	2.1	1.9
الصحة	5.3	5.3	5.6	4.9	4.8	4.3	4		
خدمة الديون الخارجية	1.1	2	2.8	3.2	3.2	3.2	5.2	1.4	2.3

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على بيانات البنك الدولي.

ويوضح الشكل السابق رقم (10) أن نسبة الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي انخفضت إلى 1.9% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بعام 2015 البالغ 3.6%، كما يتضح أن نسبة الإنفاق على الصحة قد حدث لها تذبذب خلال الفترة 2015 إلى 2021 حيث بلغت 5.3% من الناتج المحلي الإجمالي لتستقر النسبة لأدنى مستوياتها عام 2021 لتبلغ 4% من الناتج المحلي الإجمالي، في الوقت الذي تشهد فيها خدمة الدين الخارجي ارتفعاً ملحوظاً مما يعني أنا تستنزف موارد ضخمة من الميزانية كان يمكن أن تستخدم في تحسين الأوضاع الصحية والتعليم.

ومن الملاحظ أن ما تم ذكره سابقاً هي فقط خدمة الدين الخارجي، ولم نتعرض لخدمة الدين العام، هذا بالإضافة إلى أقساط الديون المستحقة. حيث رفع البنك المركزي المصري تقديراته لقيمة أقساط وفوائد الديون المستحقة على مصر خلال عام 2024 إلى 32.79 مليار دولار، أي ارتفاعاً بنحو 3.56 مليار دولار مقارنة بتقديراته 2023 البالغة 29.229 مليار دولار، وفقاً لتقرير الوضع الخارجي للاقتصاد المصري الصادر عن البنك.

وبحسب تقرير البنك، تتضمن التقديرات الأخيرة سداد فوائد بقيمة 6.85 مليار دولار، وأقساط ديون بقيمة 25.86 مليار دولار. وما زالت مصر تعاني من أزمة حادة في توفير العملة الصعبة رغم الانخفاض الكبير الذي شهده الجنيه

على مدار الأشهر الماضية، ويُعد بيع الأصول الحكومية أحد الحلول الرئيسية للخروج من الأزمة، وفقاً للاتفاق المبرم بين مصر وصندوق النقد الدولي.

2/2 أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي على الدعم، فقد تم تقليص دعم المواد الأساسية مثل الأسمدة والمياه، مما أثر على الإنتاج الزراعي وزاد من تكلفة الزراعة. هذا أثر على صغار المزارعين وزاد من أعباء الفقر في المناطق الريفية. ووفقا لبيانات (وزارة المالية 2024) فقد تم خفض الدعم المقدم للمزارعين من 1.7 مليار جنية عام 2015/2014 إلى 545 مليون جنية في موازنة 2024/2023، ويمثل هذا الانخفاض ما يقرب من 70% من قيمة الدعم مقارنةً بالبداية. مما قد وضع ضغوطا على المزارعين المحليين الذين يجدون صعوبة في المنافسة. وهذا التراجع يعكس تحولاً في السياسات الاقتصادية نحو تقليص الدعم الحكومي لقطاعات الإنتاج الزراعي، ربما نتيجة لضغوط مالية على الموازنة العامة للدولة، أو نتيجة لسياسات صندوق النقد الدولي التي تشجع على تقليل الدعم الحكومي وتعزيز الاعتماد على آليات السوق.

وعلى هذا النحو يمكن تلخيص أثر **سياسات الإصلاح الاقتصادي على النواحي الاجتماعية** (Ahmed, 2022) **في أن** سياسات صندوق النقد الدولي في مصر، قد أدت إلى **التضخم** وارتفاع تكلفة المعيشة عبر برامج مثل برامج خفض الدعم على السلع الأساسية (كالوقود والكهرباء والغذاء)، عادة ما ترتفع أسعار هذه السلع، مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة المعيشة. في مصر، أدى تنفيذ مثل هذه السياسات إلى موجات تضخم متلاحقة، أثرت سلباً على الطبقات المتوسطة والفقيرة، ما أدى إلى زيادة معدلات الفقر وانخفاض القدرة الشرائية للأسر.

ومنذ عام 2014، أطلقت الحكومة المصرية سلسلة من الإجراءات التي تضمنت تخفيض الدعم المخصص للخبز والسلع الغذائية. فتم تقليص وزن رغيف الخبز المدعوم من 130 جرامًا، وهو الوزن المحدد منذ عام 1991، إلى 120 جرامًا. ثم تتابعت التخفيضات، حيث تم خفض الوزن مرة أخرى إلى 110 جرام في عام 2017، وفي عام 2020 إلى 90 جرامًا. وأخيرًا، في مايو 2023، أقدمت الحكومة على رفع سعر الرغيف المدعوم من 5 قروش إلى 20 قرشًا.

تستدعي هذه التغيرات النظر في تأثيرها على قدرة المصريين على الحصول على غذاء كافٍ ومناسب. حيث أظهرت البيانات أن حوالي 30% من المصريين كانوا تحت خط الفقر قبل الأزمة الاقتصادية، وتقديرات البنك الدولي تشير إلى أن 60% من المصريين إما فقراء أو على حافة الفقر. ويعتمد المصريون بشكل كبير على الخبز في نظامهم الغذائي، إذ يمثل حوالي ثلث السعرات الحرارية ونصف البروتين اليومي، وفقًا لتقارير منظمة الأغذية والزراعة (مؤسسة الفاو2023)..

كما تعاني مصر من حالة من الفقـــــــــر المـــــــــزمـــــــــــــــــــن، فقد أعلن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر، عبر بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام 2017/ 2018، أن نسبة المصريين الذين يعيشون تحت خط الفقر، قد ارتفعت خلال العام المالي 2018/2017 إلى 32.5 %، مقارنة بـــ 27.8 % عام 2015، حيث زادت بنسبة 4.7 %. كما ارتفع متوسط إجمالي الإنفاق العائلي إلى 51.000 جنيه مصري سنوياً، مقارنة بـــ 36.000 جنيه مصري في 2015. ويوضح الشكل رقم **(14)** تطور المؤشر العددي للفقر

عند خط الفقر الوطني (% من السكان) إلى الضعف خلال الفترة (2000/99–2018/17)، من 16.7 % إلى 32.5 %، وذلك رغم تراجعه إلى 29.7% عام 2019/ 2020، بحسب الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

شكل رقم (14) تطور مؤشر الفقر العددي كنسبة من السكان% والفقر المدقع خلال الفترة

(2020 /19 -2000 /99)

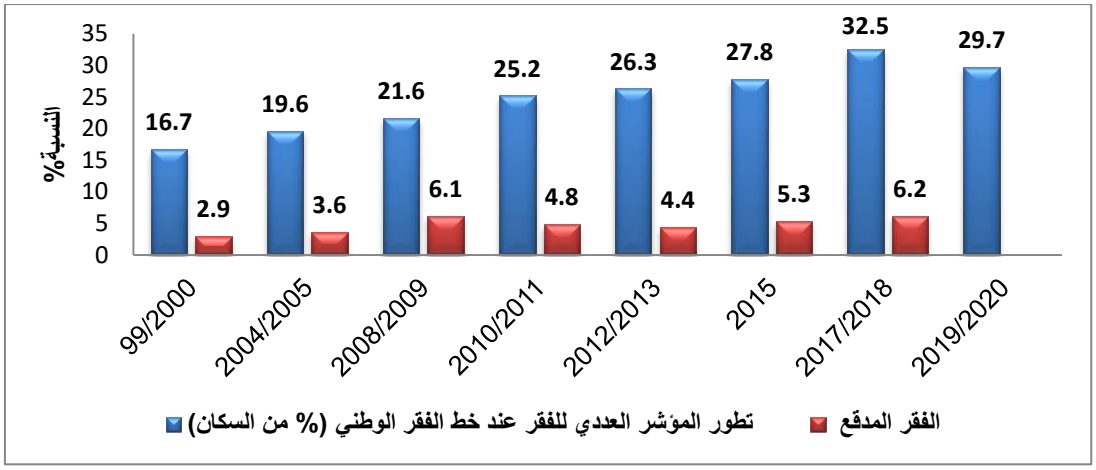

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء.

وفي سياق متصل، تُعد مصر من بلدان الشريحة الأدنى من فئة الدخل المتوسط، وتتمتع ببرامج مختلفة للحماية الاجتماعية، فهي تعتمد – بشكل كبير – على برامج شبكات الأمان الاجتماعي؛ كدعم الغذاء والوقود.

وباختصار، يمكن القول إن سياسات صندوق النقد الدولي في مصر كان لها آثار اجتماعية كبيرة، تراوحت بين زيادة الفقر وتدهور القدرة الشرائية للمواطنين، وارتفاع البطالة، وزيادة التفاوت الطبقي. وعلى الرغم من أن هذه السياسات قد تكون ساهمت في تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي على المدى القصير، إلا أنها أثارت تحديات اجتماعية تتطلب معالجة متوازنة من قبل الدولة لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

كما يمكننا القول إن عملية الخصخصة في مصر حملت في طياتها آثارًا اقتصادية متباينة على النواحي الاجتماعية(Reinsberg et al., 2020) . فعلى الرغم من نجاحها في تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية مثل تحسين الكفاءة وزيادة الاستثمار في بعض القطاعات، إلا أنها فشلت في توفير شبكة أمان اجتماعي كافية لدعم الفئات المتضررة. هذا التباين يعكس عدم التنسيق الفعّال بين السياسات الاقتصادية وبرامج الحماية الاجتماعية، مما أدى إلى خلق تحديات اجتماعية معقدة تتمثل في ارتفاع معدلات البطالة والفقر، وتآكل الطبقة المتوسطة (Sobhani, 2019

، وزيادة التفاوت الاقتصادي. تحقيق التوازن بين أهداف الكفاءة الاقتصادية والأبعاد الاجتماعية يعدّ من أهم الدروس المستفادة عند تصميم برامج الخصخصة، خاصة في الاقتصادات النامية مثل مصر.

كما شهدت مصر في السنوات الأخيرة زيادات متكررة في أسعار البنزين، ما أثار تداعيات متعددة على النواحي الاجتماعية كما في الشكل رقم (15) . حيث يؤثر ارتفاع أسعار البنزين بشكل مباشر على تكلفة المعيشة اليومية للمواطنين، خاصة الفئات ذات الدخل المحدود، حيث يساهم في زيادة أسعار النقل والمواصلات، ما يرفع تكاليف السلع والخدمات الأساسية. كما يؤدي هذا الارتفاع إلى زيادة الضغوط المالية على الأسر، ما قد يؤدي إلى تراجع القدرة الشرائية وتقليص الإنفاق على احتياجات أخرى كالخدمات الصحية والتعليمية. على الصعيد الاجتماعي، تساهم هذه الزيادات في تعميق فجوة التفاوت الاقتصادي بين الشرائح المختلفة، إذ تتأثر الفئات الأكثر هشاشة بشكل أكبر بالمقارنة مع الطبقات ذات الدخل المرتفع. وقد ينتج عن هذا الوضع تنامي مشاعر الاستياء وعدم الرضا لدى المواطنين تجاه السياسات الاقتصادية، مما يؤثر على الاستقرار الاجتماعي في البلاد.

الشكل رقم (15) أسعار البنزين والسولار (الأسعار بالجنيه)

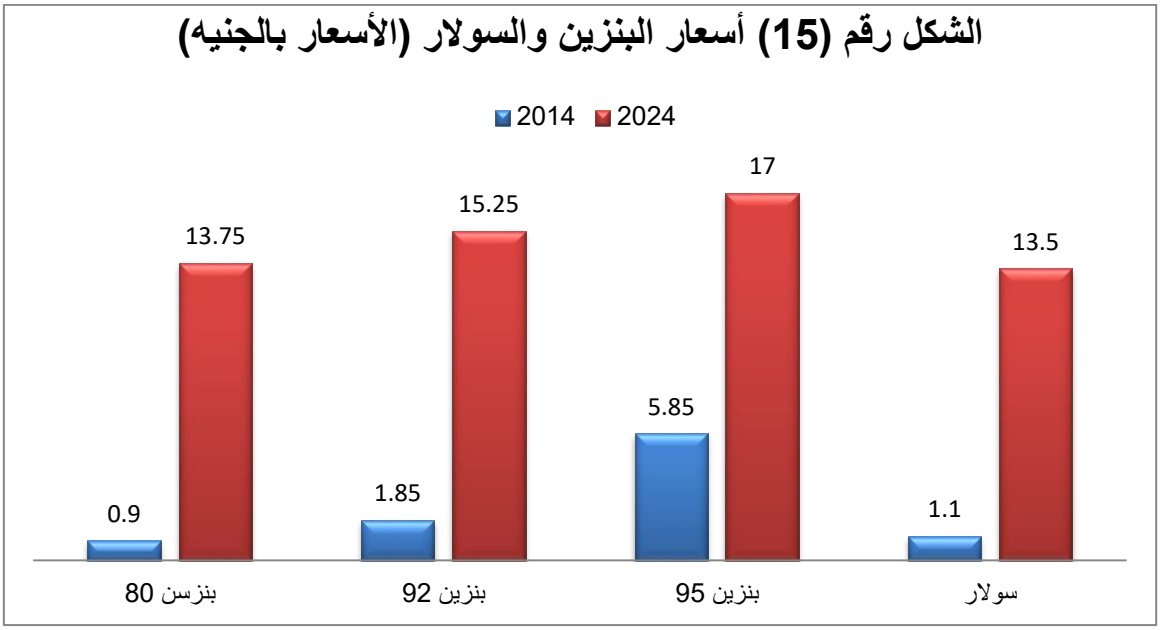

المصدر: إعداد الباحث وفق بيانات البنك المركزي.

يوضح الشكل السابق الزيادة في أسعار الوقود في مصر خلال فترة عشر سنوات، من 2014 إلى 2024، مما يبرز الأثر التراكمي لهذه الزيادات على أنواع مختلفة من الوقود. كما يشير الشكل إلى زيادات كبيرة في أسعار ثلاث درجات من البنزين – بنزين 95، بنزين 92، بنزين 80 – بالإضافة إلى السولار، ويمكن إيضاح ذلك فيما يلي:

1. **بنزين 80** :سجلت أعلى زيادة في بنزين 80 بـــ15.25 جنيه زيادة بنسبة 1427%، مما يعكس زيادة هائلة في التكلفة، قد تكون ناتجة عن تقليص الدعم الحكومي وضغوط اقتصادية خارجية مثل انخفاض قيمة العملة والتغيرات في أسعار الوقود العالمية. نظرًا لأن بنزين 80 يستخدم بشكل كبير من قبل الفئات ذات الدخل المنخفض، فمن المحتمل أن تؤثر هذه الزيادة بشكل كبير على الفئات الاقتصادية الضعيفة.

2. **السولار** :ارتفعت أسعار السولار إلى 13.5 جنيه للتر وزيادة بنسبة 1127%، وهي ثاني أكبر زيادة بين الأنواع. يعد السولار ضروريًا لقطاعي النقل والزراعة، لذا فإن ارتفاع سعره بشكل كبير قد يؤدي إلى زيادة تكاليف نقل المواد الغذائية والبضائع، مما يسهم في التضخم.
3. **بنزين 92 و95** :ارتفعت أسعار بنزين 92 و95 بنسبة 724% و191% على التوالي. قد تكون الزيادة الأقل في بنزين 95 ناتجة عن كونه يستخدم بشكل رئيسي من قبل الفئات ذات الدخل الأعلى التي تتأثر بشكل أقل بتخفيضات الدعم. أما الزيادة الكبيرة في بنزين 92، الذي يستخدم من قبل قاعدة أوسع من المستهلكين، فتشير إلى ارتفاع التكاليف على الفئات المتوسطة الدخل.

فالارتفاع الكبير في أسعار الوقود في مصر على مدى العقد الماضي، والتي هي نتيجة لتعديلات الدعم الحكومي وبرامج صندوق النقد، وانخفاض قيمة العملة، وتقلبات الأسواق العالمية، مما يشكل تحديات اقتصادية كبيرة لمختلف الشرائح الاجتماعية. يؤدي ارتفاع أسعار البنزين في مصر إلى زيادة مباشرة في تكلفة المعيشة اليومية للمواطنين، حيث يؤثر بشكل كبير على تكاليف النقل والمواصلات، وهو ما ينعكس بدوره على أسعار السلع والخدمات. تعتمد العديد من القطاعات الاقتصادية على النقل كجزء أساسي من عملياتها، بما في ذلك الزراعة والصناعة وتوزيع السلع. عندما ترتفع تكلفة الوقود، تزيد نفقات تشغيل وسائل النقل، مما يؤدي إلى رفع أسعار المنتجات في الأسواق. وبالنسبة للأفراد الذين يعتمدون على وسائل النقل العامة أو الخاصة للوصول إلى أعمالهم أو قضاء حاجاتهم اليومية، يشكل ارتفاع أسعار البنزين عبئًا ماليًا إضافيًا، حيث تصبح تكاليف التنقل أعلى، مما يستهلك جزءًا أكبر من دخلهم الشهري. هذه الزيادة تؤثر بشكل أكبر على الفئات ذات الدخل المحدود، الذين يجدون صعوبة في التكيف مع ارتفاع تكاليف الحياة اليومية، ما يزيد من الضغوط الاقتصادية عليهم ويؤدي إلى تقليص إنفاقهم على جوانب أخرى من احتياجاتهم.

أهم النتائج والتوصيات:

أولاً أهم النتائج:

1. أدى برنامج الإصلاح الاقتصادي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي إلى تحقيق بعض الاستقرار الاقتصادي، خاصة من خلال تحرير سعر الصرف وتقليل العجز المالي. إلا أن هذه الإجراءات أدت إلى تضخم مرتفع وانخفاض القدرة الشرائية للمواطنين.
2. ادت الديون الخارجية بشكل كبير، حيث ارتفع إجمالي الدين الخارجي بمعدل 3.3% سنويًا، وهو ما شكل عبئًا على الميزانية العامة، حيث خصصت حصة كبيرة من الميزانية لسداد الفوائد بدلًا من الإنفاق الاجتماعي.
3. ارتفاع معدلات الفقر والبطالة خاصة بين الفئات الأقل دخلًا، إذ زادت نسبة الفقر إلى 32.5% عام 2018. وأدى تقليص الدعم إلى زيادة تكلفة المعيشة، ما أثر سلبًا على الأسر ذات الدخل المنخفض.
4. أدى هذا الارتفاع في الديون إلى تخصيص جزء كبير من الميزانية لسداد الفوائد والأقساط، مما قلل من القدرة على توجيه الموارد نحو الاستثمارات المحلية والإنفاق الاجتماعي، مثل التعليم والصحة.
5. أسفرت السياسات التقشفية وتخفيض الدعم عن زيادة معدلات الفقر والبطالة، خاصة في الفئات الأكثر احتياجًا. وأدى ارتفاع تكاليف المعيشة إلى ضغط اجتماعي كبير على شريحة واسعة من المجتمع المصري.

6. تأثرت القطاعات الإنتاجية في مصر كالصناعة والزراعة بشكل سلبي من جراء السياسات المتبعة، مثل تحرير سعر الصرف وتقليص الدعم، مما زاد من تكاليف الإنتاج وأضعف القدرة التنافسية للمنتجات المحلية.
7. لم تحقق سياسات الصندوق الزيادة المتوقعة في الاستثمار الأجنبي، فبينما بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر في 2023 حوالي 9.4 مليار دولار، إلا أنه لا يزال دون المتوسط العالمي نظرًا لعدم استقرار بيئة الأعمال.
8. تعتمد الاحتياطيات الأجنبية التي زادت بعد برنامج الإصلاح إلى حد كبير على الاقتراض الخارجي، ما يعني أن الاستقرار الذي تحقق في ميزان المدفوعات لم يكن نتيجة لزيادة الصادرات أو الاستثمار الأجنبي المباشر، بل كان مبنياً على قروض جديدة.
9. ظلت معدلات البطالة مرتفعة، خصوصاً بين الشباب والنساء. ورغم تراجع البطالة من 34.2% عام 2015 إلى 17.1% عام 2022 بين الشباب، إلا أن هذا التراجع لم يكن كافياً لتحسين الوضع العام.
10. ساهم ارتفاع الاحتياطيات الأجنبية في تحقيق بعض الاستقرار في ميزان المدفوعات المصري، لكنه جاء على حساب زيادة الديون الخارجية، مما زاد من الأعباء المالية على الحكومة لسداد هذه الديون.
11. ركزت الخصخصة بشكل كبير على بعض القطاعات مثل البنوك والخدمات، ولكنها لم تحقق التأثير المطلوب في تحسين كفاءة القطاعات الإنتاجية مثل الزراعة والصناعة، مما أثر سلبًا على خلق فرص عمل جديدة وتنويع الاقتصاد.
12. تسببت سياسات تحرير سعر الصرف التي طُبقت في نوفمبر 2016، ورفع الدعم التدريجي عن السلع الأساسية، في حدوث موجات تضخم متتالية. ارتفع معدل التضخم من 10.4% في عام 2015 إلى 29.5% في عام 2017 بعد تحرير سعر الصرف، مما أثر سلبًا على القدرة الشرائية للمواطنين.

ثانياً: أهم التوصيات:

1. إدارة الديون الخارجية:
   - يجب على الحكومة تبني خطة أكثر فعالية لإدارة الديون، تشمل تحديد سقف للاقتراض الخارجي، وإعادة هيكلة الديون الحالية بطرق تخفف من أعباء خدمة الدين على الموازنة العامة، مع التركيز على استخدام القروض لتمويل مشروعات ذات عائد اقتصادي مرتفع.
   - تحسين بيئة الاستثمار المحلي والأجنبي لزيادة موارد الدولة من خلال الإنتاج بدلاً من الاعتماد على القروض الخارجية لزيادة الاحتياطيات.
2. مكافحة الفقر:
   - ضرورة تعزيز برامج الحماية الاجتماعية ودعم الأسر الأكثر احتياجًا، وزيادة الإنفاق على الصحة والتعليم لتحسين مستوى الخدمات المقدمة لهذه الفئات.
   - إعادة تقييم سياسات الدعم وإيجاد توازن بين تقليص الدعم المالي وتحقيق عدالة اجتماعية، بما يضمن وصول الدعم لمستحقيه، خاصة في مجال السلع الأساسية مثل الخبز والطاقة.
3. تقليل البطالة ودعم التوظيف:
   - تعزيز الاستثمارات في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، التي تعد المحرك الأساسي لخلق فرص العمل، مع تقديم حوافز لزيادة قدرة القطاع الخاص على التوظيف.

- دعم القطاعات الإنتاجية مثل الزراعة والصناعة لتحفيز النشاط الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة، بما يساهم في تقليل الاعتماد على القطاعات غير المنتجة.

4. استدامة النمو الاقتصادي:

- تبني سياسات مالية تتسم بالشفافية والكفاءة لتحسين إدارة المالية العامة، مع توجيه موارد الدولة نحو المشروعات ذات الأولوية مثل تحسين البنية التحتية وزيادة الإنفاق على التكنولوجيا والتعليم.
- الاستثمار في تطوير الكوادر البشرية من خلال التدريب المهني والتقني، بهدف تحسين الإنتاجية وزيادة قدرة الشباب على التنافس في سوق العمل، بما يعزز من قدرتهم على مواجهة التحديات الاقتصادية.

5. إدارة أفضل للاحتياطيات الأجنبية:

- ينبغي على الحكومة العمل على تنويع مصادر زيادة الاحتياطيات الأجنبية، من خلال تعزيز الصادرات وتطوير الصناعات المحلية التي يمكن أن تزيد من العائدات بالدولار.
- يجب التركيز على جذب استثمارات أجنبية مباشرة حقيقية، بدلاً من الاعتماد على القروض الخارجية لزيادة الاحتياطيات. ذلك يتطلب تحسين مناخ الاستثمار وتقديم حوافز للمستثمرين الأجانب.

6. استخدام الاحتياطيات بشكل مستدام:

- من المهم استخدام الاحتياطيات الأجنبية لدعم القطاعات الإنتاجية وتعزيز النمو الاقتصادي، بدلاً من الاعتماد عليها لسداد الديون الخارجية فقط. يمكن توجيه جزء منها لدعم المشروعات ذات العائد الاقتصادي المرتفع.
- العمل على وضع خطط لتحسين التجارة الخارجية وتقليل العجز التجاري، بحيث يتم تقليل الاعتماد على الاحتياطيات لتغطية الاحتياجات الاستيرادية، والتركيز على تحسين قدرة مصر على تمويل نفسها ذاتيًا من خلال زيادة العائدات من القطاعات الإنتاجية.

7. إعادة هيكلة الديون:

- بما أن جزءًا كبيرًا من الاحتياطيات ناتج عن القروض، فإن إدارة هذه الديون بفعالية يعتبر أولوية. يجب وضع خطة لإعادة هيكلة الديون بشكل يقلل من عبء السداد، خاصة على المدى المتوسط والبعيد.
- كما ينبغي التفاوض مع الدائنين لتحسين شروط القروض الحالية، بهدف تقليل الضغط على الاحتياطيات الأجنبية.

8. تحسين سياسات الخصخصة:

- يجب وضع إطار شفاف وواضح لعمليات الخصخصة، يراعي حماية حقوق العاملين وضمان الشفافية في طرح الشركات العامة للبيع. يمكن أن يشمل ذلك استحداث آليات للتفاوض مع المستثمرين الاستراتيجيين الذين يمكنهم تقديم قيمة مضافة للاقتصاد.

- ينبغي التركيز على خصخصة القطاعات التي يمكن أن يستفيد فيها القطاع الخاص من مرونة أكبر لزيادة الإنتاجية، مثل القطاعات الصناعية والزراعية. كما يجب تقديم حوافز لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مشاريع تنموية تساعد في خلق فرص عمل جديدة.
- مراقبة نتائج الخصخصة للتأكد من تحقيقها للأهداف المنشودة في تحسين كفاءة المؤسسات وزيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، بما يساهم في دعم التنمية المستدامة.

9. إدارة التضخم:

- العمل على تحقيق استقرار في أسعار الصرف من خلال تنويع مصادر الدخل بالدولار وزيادة الصادرات، مما يقلل من الضغوط على العملة المحلية ويساهم في الحد من التضخم المستورد.
- توجيه الدعم الحكومي بشكل أكثر فعالية نحو الفئات الأكثر احتياجًا، بما يقلل من تأثير ارتفاع الأسعار على الأسر ذات الدخل المحدود. يمكن تحقيق ذلك عبر برامج دعم مباشر مثل زيادة التمويل المخصص لبطاقات التموين.
- تعزيز دور البنك المركزي في مراقبة السيولة ورفع أسعار الفائدة عند الحاجة، لتحقيق توازن بين تشجيع الاستثمار والحد من التضخم، مع مراعاة أن رفع أسعار الفائدة لا يجب أن يكون مفرطًا لعدم التأثير السلبي على بيئة الأعمال والاستثمار.

قائمة المراجع

1. العبد، جورج. 2020. الاقتصاد المصري: في براثن الدولة العميقة. مركز مالكوم- كي كارنيجي الدوحة. https://carnegie-mec.org/2020/10/26/ar-pub-83028.
2. البنك الدولي، 2020. تقرير ممارسة الأعمال 2019. جنيف. https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2019/10/24/doing-business-2020-sustaining-the-pace-of-reforms.
3. جمال خطاب، أحمد، & حسانين محمد، حازم. (2020). فاعلية ريادة الأعمال في تعزيز إستراتيجية التنمية المستدامة في ضوء رؤية مصر 2030. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية, 11(العدد الاول الجزء الثاني) , 473-517. doi: 10.21608/jces.2020.88478
4. حسانين، حازم وجمعة، ايمان. (2019). سياسات الإصلاح الاقتصادي في مصر: انغماس في التبعية أم اعتماد على الذات. مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الاسلامي. القاهرة
5. زهران، علاء الدين. (2020م)، من الخطط الخمسية إلى الاستراتيجيات التنموية خبرات وآفاق فى رحاب تجربة التخطيط والتنمية المصرية، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، ص 64.
6. صندوق النقد الدولي.(2019). مصر: نحو تحقيق الرخاء الاقتصادي. سلسلة بلدان في دائرة الضوء. 24 يوليو. https://www.imf.org/ar/News/Articles/2019/07/24/na072419-egypt-a-path-forward-for-economic-prosperity.
7. عثمان، عثمان أحمد. (2023). تطور الإصلاح الاقتصادي المصري في ظل خطة التنمية المستدامة. مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية, 9(3) , 451-512. doi: 10.21608/jdl.2023.230073.1178
8. مؤسسة الفاو. (2023). https://www.ccacoalition.org/ar/partners/food-and-agriculture-organization-united-nations-fao
9. وزارة المالية https://mof.gov.eg/ar
10. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء https://www.capmas.gov.eg/

11. Babb, S. (2005). The social consequences of structural adjustment: recent evidence and current debates. Annu. Rev. Sociol., 31(1), 199-222.
12. Bernhard, Reinsberg., Bernhard, Reinsberg., Thomas, Stubbs., Thomas, Stubbs., Alexander, Kentikelenis., Lawrence, King. (2020). 1. Bad governance: How privatization increases corruption in the developing world. Regulation & Governance, doi: 10.1111/REGO.12265
13. Fiscal Monitor (2020) Fiscal policies to address the Covid-19 pandemic, Washington: International Monetary Fund, available at https://www.imf.org/en/Publications/FM/Issues/2020/09/30/october-2020-fiscal-monitor (last accessed on 12 March 2022).
14. IMF (2021) IMF support for low-income countries, February 16, Washington: International Monetary Fund, available at https://www.imf.org/en/About/Factsheets/IMF-Support-for-Low-Income-Countries (last accessed on 12 March 2022).
15. IMF. (2021) IMF support for low-income countries, February 16, Washington: International Monetary Fund, available at https://www.imf.org/en/About/Factsheets/IMF-Support-for-Low-Income-Countries (last accessed on 12 March 2022).
16. Imran, Khan, Bozdar., Nazar, Hussain., Irfan, Ali, Lashari., Ali, Raza, Lashari., Abdullah, Shah. (2023). 3. Analyzing the Impact of IMF Policies on the Economic Health of the Pakistan. iRASD journal of economics, doi: 10.52131/joe.2023.0501.0109
17. Kristy, Kelly., Susan, Hagood, Lee. (2023). 1. International Monetary Fund. The Blackwell Encyclopedia of Sociology, doi: 10.1002/9781405165518.wbeosi081.pub2
18. Reem, Ahmed. (2022). 5. On the Impact of IMF Loans and Conditions: A Gender Lens. doi: 10.54623/fue.fjss.1.1.4
19. Saeed, Sobhani. (2019). 2. From privatization to health system strengthening: how different International Monetary Fund (IMF) and World Bank policies impact health in developing countries. Journal of the Egyptian Public Health Association, doi: 10.1186/S42506-019-0013-X
20. Taner, Turan., Ayse, Evrensel., Halit, Yanikkaya. (2023). 2. Economic Growth Effects of IMF Programs. doi: 10.36880/c15.02756
21. Zahid, Sarfraz. (2023). 4. Impact of pak-imf bailout arrangement on economic growth. doi: 10.32350/jppp.11.05